

الكلمة الافتتاحية للسيد صالح الدين طالب، محافظ بنك الجزائر،
في القمة المصرفية الثامنة عشرة لاتحاد المصارف المغربية
"تحديات وافاق النشاط المصرفي" يومي 14 و15 نوفمبر 2022 بالجزائر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ

السادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني أن أكون معكم اليوم بمناسبة افتتاح القمة الثامنة عشرة لاتحاد المصارف المغربية التي تشكل بالنسبة لنا مبادرة ممتازة لمناقشة الفرص المتاحة للصناعة المصرفية المغربية من أجل الاستفادة الكاملة من مساهمة التكنولوجيا والابتكار في تحسين وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية، كما أود أن أشكر اتحاد المصارف المغربية على تنظيم هذه القمة في الجزائر.

كما تعلمون، يعتبر القطاع المصرفي عاملاً مُحَفِّزًا للنمو الاقتصادي وناقلاً قوياً للتنمية وخلق الثروة. ولذلك، فليس من الغريب أن يكون في صميم جميع السياسات التنموية التي تهدف إلى تسريع وتيرة التنمية المستدامة.

يُمثل التحول الرقمي، بداية حقبة جديدة تتميز بتزايد الروابط البيئية والرقمية لجميع قطاعات النشاط الاقتصادي، لاسيما القطاع المصرفي. أدت سرعة المعاملات والاتصالات، فضلاً عن توسع استعمال الهواتف المحمولة والإنترنت العالي التدفق، بالممارسات المصرفية إلى تجديد نفسها وتكييف استراتيجياتها مع احتياجات المتعامل الاقتصادي للقرن 21، الذي يمتاز بدراية أكبر، وتجهيزاً أفضل، وبالتالي أكثر تطلُّباً.

يجب أن يكون النشاط المصرفي رقمياً اليوم، مع كل ما يعنيه هذا التحول من حيث الابتكارات والتحديات والفرص. إنَّ العالم يتغير بسرعة، ومهمة القطاع المصرفي هي اتِّباع نفس المسار. ساهمت جائحة COVID-19، بالنسبة للعديد من البلدان، في تسريع وتيرة هذا التحوُّل.

بالتالي، هذه القمة، فرصةٌ لتبادل خبراتنا في هذا المجال وتعزيز الجوانب المختلفة لتعاوننا. إذ تُجرى هذه الأخيرة في وضعٍ مواتٍ للتفكير في المستقبل، وإرساء أُسُس الآليات اللازمة لتطوير قطاعنا المصرفية، مما سيجعلها في نهاية المطاف أكثر فاعلية في أداء الدور المنوط بها في مجال الوساطة المصرفية. وبعبارة أخرى، فإن تحسين وظيفة جمع الموارد واستخداماتها لتمويل الاقتصاد، هو تعهدٌ بخلق القيمة المضافة. كما أنه سيساعد على تعزيز استقرار ومرونة القطاع في مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية التي قد تهدده.

تعتبر رقمنة القطاع المصرفي تحوُّلاً في الإطار النظري الحالي، ومثل أي تحول، سيتضمن هذا الأخير، بالضرورة، إنشاء مِهَن ومنتجات جديدة. كما يتضمن أيضاً، مختلف استراتيجيات رقمنة الخدمات المصرفية التي وضعتها البنوك والمؤسسات المالية، إطاراً قانونياً للإشراف ومرافقة هذه العملية.

تلعب البنوك المركزية دوراً أساسياً في دعم ونجاح هذه التغيُّرات من خلال وضع جميع الآليات التي تسمح بحماية المستهلك وكذا سُمعة الساحة المصرفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نُذكِّر بأننا تعودنا على إدارة المخاطر التقليدية مثل الائتمان والسيولة ومختلف المعدلات وما إلى ذلك، بينما المخاطر التشغيلية المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار تتطلب منا التحلي باليقظة ووضع الأنظمة المناسبة.

يمكن أن يبدو جدول الأعمال الطموح هذا معقّداً؛ لأنَّ الانتقال إلى نظام بيئي مصرفي فائق التواصل مع الشبكات الوطنية والدولية يتطلب تحكما كاملا في التكنولوجيات الحديثة. وهذا يتطلب بطبيعة الحال موارد تقنية وقبل كل شيء موارد بشرية لترقى إلى مستوى تطلعاتنا. وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة، فإن منطقتنا محظوظة لأن لديها رأس مال بشري لا يمكن إنكاره، وهو الآن محل استقطاب سوق العمل.

ومع ذلك، عندما نتطلع إلى مسألة الشمول المالي في منطقتنا، فإن مجالات التدخل الممكنة تبقى واسعة ومختلفة من بلدٍ لآخر. حيث ان الجزائر التزمت منذ عدة سنوات من خلال تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تحديث القطاع المصرفي والمالي، الأمر الذي من شأنه تحسين الشمول المالي من خلال قنوات توزيع جديدة كالأجهزة المحمولة، الخدمات المصرفية الإلكترونية إضافة إلى الشبكات التقليدية.

ومن المهم الإشارة إلى أنّ مسألة الأمن لا تزال أساسية، نظراً لحساسية وكمية البيانات المتبادلة، فيجب على البنوك وكذا مزودي الخدمات المالية التحلي باليقظة القُصوى أمام تهديدات ومخاطر الجرائم السيبرانية. إذ ستكمن أولويتهم في حماية بيانات الزبائن بكل مسؤولية من خلال اعتماد أفضل المعايير والممارسات، والتكيف الدائم لأمن نظم المعلومات.

وفي الأخير، لابدّ من التذكر أن الاقتصاد العالمي قد تميز في السنوات الأخيرة، بحالة غير مسبوقة من تعاقب الأزمات. حيث جلبت كل منها قسطاً من الدروس والتغيّرات، لاسيما بالنسبة للأنظمة المالية. وعليه، فقد لاحظنا أن تعزيز مهمة الاستقرار المالي للبنوك المركزية ومرونة البنوك؛ ساعدت على مواجهة العواقب الاقتصادية للأزمة الصحية. كانت هذه الأخيرة أحد العوامل المشجعة للرقمنة التي بدورها تمثل فرصة قيّمة لتطوير الصناعة المصرفية في منطقتنا.

إن التبادل الثري سيمكّننا من تحديد السبل والوسائل التي ستشجّع الابتكارات المواتية لتطوير أنظمتنا المالية في إطارٍ شاملٍ، يجمع بين كلٍ من تنوع الخدمات وأمن العمليات واستقرار النظام.

تمتلك الجزائر جميع الكفاءات لتطوير رقمنة نظامها المصرفي والمالي. والواقع أن نسبة الشباب المرتفعة، والتغطية الهامة بشبكة الإنترنت، وارتفاع معدل انتشار الهواتف المحمولة، كلها عوامل توحى باستقبال خدمات مالية رقمية على نطاق واسع.

يُعد تعزيز النظام المالي ضرورة لتنمية كلٍّ من الاقتصاد الوطني عامة والقطاعين المصرفي والمالي خاصة، إذ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية تكيف عروضهم لمجابهة المخاطر التي تهدد فقدان حصصها في السوق التي يتنافس عليها مزودو خدمات جدد بشراسة يتسّمون بالإبداع والكفاءة. ونظراً لخبرة المتدخلين، أنا على يقين، سيّداتي وسادتي، بأن التبادلات ستساهم بشكل ناجح في أهدافنا المشتركة. وعليه، ستمكّننا مخرجات أعمالكم من تعزيز استراتيجياتنا وإجراء اتنا الهادفة إلى العصرية السريعة للأنظمة المصرفية وكذا إلى شمولٍ مالي ناجح.

وأود أن اختتم كلمتي، آملاً، أن تساعد هذه القمة، على مجابهة التحديات التي يتعين علينا مواجهتها في منطقتنا بفعالية في ظلّ أتون الشك على المستوى الدولي.

أشركم على كرم الإصغاء.